

أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية: بعض الحقائق النمطية

توات عثمان(*)

أستاذ محاضر،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣.

مقدمة

عادة ما يُستدلّ على ضعف مستوى التكامل بين الأقطار العربية بضعف تدفقات التجارة البينية الإقليمية التي تظلّ من أضعف النسب على مستوى العالم، خصوصاً عند مقارنتها بنظيراتها في أقاليم مختلفة. وهذا رغم إيلاء مدخل تحرير التجارة البينية الأولوية في جميع المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التكامل بين الأقطار العربية، وهي التي تمخّضت عن عدّة أشكال من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتشابكة العضوية، إلا أن الأثر في تطوير التجارة الخارجية والبينية للأقطار العربية يبدو محدوداً.

إن البحث في أسباب ضعف نصيب التجارة البينية الإقليمية للأقطار العربية في ظلّ مختلف الاتفاقيات التي تنفّذها هذه الأقطار لتحرير التجارة، وتقييم مدى ملاءمة هذه المداخل لتحقيق تكامل عميق بين الأقطار العربية، يتطلّب ضرورة تقديم تحليل معمّق يتجاوز التحليل الإحصائي المعتمد على تحليل مساهمة التجارة البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للأقطار العربية فقط، بل يتعدّاه إلى تحليل الأنماط القائمة للتجارة الخارجية للأقطار العربية كمجموعة -أو كمجموعات فرعية -أو فرادي، ليشمل التحليل هيكلها واتجاهاتها والعوامل المفسّرة لهذه الأنماط. إن تحليلاً من هذا القبيل سيسلط الضوء على الإمكانيات المتاحة للتجارة الخارجية للأقطار العربية، وفي ما إذا كانت تنطوي على قدرات كامنة يمكن استغلالها لتوسيع التجارة الخارجية والبينية على حدّ سواء، وهذا هو الهدف الذي تسعى إليه مختلف الاتفاقيات التجارية بين الأقطار العربية.

وفي ظلّ الأنماط القائمة للتجارة الخارجية للأقطار العربية، خصوصاً لנاحية التأثير المباشر لوزن النفط بمفهومه الواسع (تجارة البترول الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتهما) في هذه التجارة، سيسهّل تقديم تفسير لنمط التدفقات التجارية البينية باعتبار التجارة البينية ما هي إلا دالة للتجارة الخارجية، وهذا بالنظر إلى الدور المحتمل لتجارة النفط في التجارة البينية،

وقياس مدى تأثيره في أنماطها القائمة، ودوره كسبب محتمل لضعف هذه التدفقات. وستتركز التحليل حول مدى مساهمة الاتفاقيات الراهنة أو قدرتها على تغيير هذا النمط بما ينعكس على قدرة الأقطار العربية على تكوين كتلة تجارية ذات شأن إقليمي، وعلى صعيد التجارة العالمية.

عرفت صادرات وواردات الأقطار العربية تطورات كثيرة خلال العقود الخمسة الماضية.

ومن هنا تنبع الإشكالية التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها، والتي يمكن صياغتها في: ما هو تأثير النفط في النمط القائم للتجارة البينية العربية؟

أولاً: دور النفط في اقتصادات الأقطار العربية وتجاريتها الخارجية

المنطقة العربية هي منطقة متنوعة اقتصادياً، تشمل اقتصادات غنية بالنفط (أقطار مجلس التعاون الخليجي، والجزائر، وليبيا، والعراق)، وفي الوقت ذاته بلدان قليلة الموارد بالنسبة إلى عدد سكانها، لكن أضحت لقطاع النفط دور مهم ومتزايد في السنوات الأخيرة في اقتصادها (مثل: مصر، والسودان، وسورية، واليمن)، إضافة إلى أقطار أكثر تنوعاً على صعيد الهيكل الاقتصادي، حيث تعدّ أقطاراً مستوردة صافية للنفط (وهي تشمل: الأردن، وتونس، والمغرب، ولبنان).

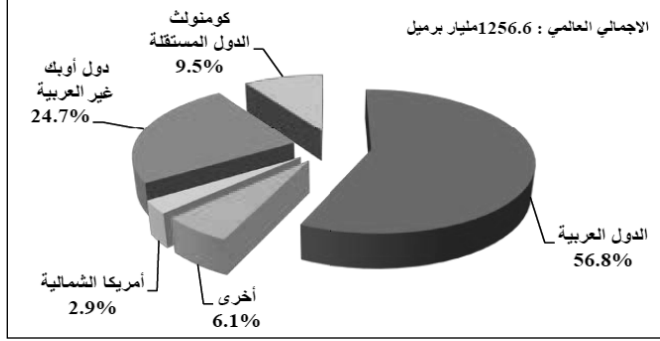
وتتأثر الأحوال الاقتصادية في المنطقة العربية إلى درجة كبيرة بعاملين أساسيين هما: أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة، والسياسات والهيكل الاقتصادي المنتهجة داخل أقطار المنطقة. ويؤدي النفط دوراً كبيراً في الاقتصاد العربي، حيث كوّن أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة عبر المنطقة. ولا يقتصر ذلك على الاقتصادات المنتجة للنفط فحسب، ولكنه يشمل الاقتصادات المفتقرة إلى الموارد الطبيعية أيضاً، من خلال التحويلات المالية للعمال ودفق المساعدات الخارجية.

في ما يخص أداء التجارة الخارجية للأقطار العربية، يتضح من البيانات والنشرات الإحصائية المختلفة أن كلاً من صادرات وواردات الأقطار العربية عرفت تطورات كبيرة خلال العقود الخمسة الماضية^(١).

فعلى صعيد أداء الصادرات، فقد تضاعفت قيمتها من ٢,٦ مليار دولار إلى ٤,٦ مليار دولار بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ بمتوسط نمو بلغ ١١ بالمئة، إلا أن التطور الأهم الذي شهدته صادرات الأقطار العربية كان خلال عقد السبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي، حيث تضاعفت قيمة الصادرات بنحو ٢٠ مرة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ لتبلغ ٢٢٩,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠، وقد بلغ متوسط نمو صادرات الأقطار العربية خلال هذه الفترة ٣٩ بالمئة.

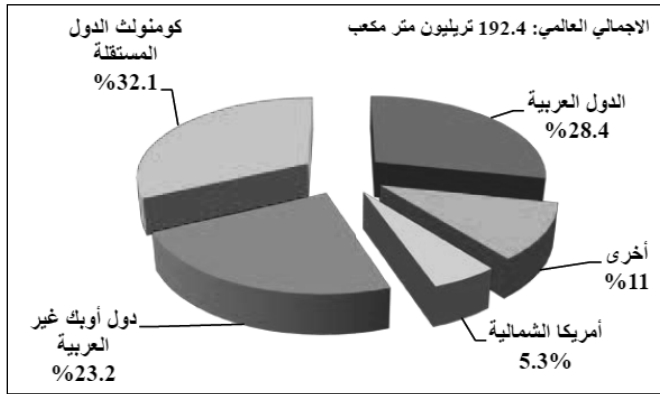
الشكل الرقم (١)

احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية، نهاية العام ٢٠١٢



الشكل الرقم (٢)

الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية، نهاية العام ٢٠١٢



المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٣)، ص ٩١ - ٩٢.

وتعزى هذه التطورات إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط عقب الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٤، وكذا الطفرة النفطية الثانية عام ١٩٨٠، غير أن مثل هذا الاتجاه التصاعدي سرعان ما شهد هبوطاً حاداً متبوعاً بالانخفاض الذي عرفته أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات، والذي تجسّد في معدلات نمو سلبي شهدتها صادرات الأقطار العربية على مدى الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٦)، ثم انحدرت معه قيمة الصادرات إلى ثلث القيمة المسجلة عام ١٩٨٠ لتبلغ ٧٧,٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٦، وعلى الرغم من بعض التحسن الذي عرفته الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، والتقلبات التي عرفتها خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٩)، إلا أن معدل نموها لم يتجاوز ١,٢ بالمائة كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)، و٤,٤ بالمائة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)، مقارنة بنمو للصادرات العالمية بلغ ٥ و٧ بالمائة خلال الفترتين نفسهما على التوالي، ونمو يقدر بـ ٣,٥ و٧ بالمائة لصادرات الدول النامية.

وقد عرف أداء الواردات الإجمالية للأقطار العربية تقريباً منحى التطور نفسه الذي عرفتة الصادرات الإجمالية، إلا أنها كانت أقلّ تقلباً، وبمعدلات نمو أقلّ قليلاً من معدلات نمو الصادرات، باستثناء الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) (وهي تتضمن طفرتي النفط لعامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠). ويمكن أن نعزو هذا التطور أيضاً إلى دور التغيرات في أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط في الأقطار العربية المصدّرة له، وانعكاساته على مستوى المداخيل والاستهلاك والإنفاق على متطلبات التنمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى وارداتها هي الأخرى. ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع خلال العقد الماضي

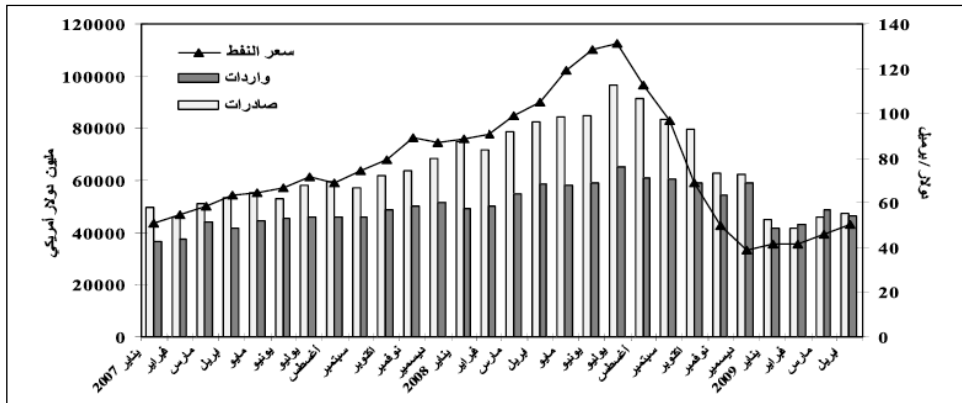
تُظهر التطورات أن للنفط تأثيراً كبيراً في أداء التجارة الخارجية للأقطار العربية.

(باستثناء عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩)، والذروة التي عرفها عام ٢٠٠٨، عادت صادرات الأقطار العربية لتعرف معدلات نمو إيجابية وكبيرة، بلغت ١٥,٥ بالمئة كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)، ولأول مرة في تاريخها تعدّت تريليون دولار عام ٢٠٠٨.

إلا أن التراجع الحادّ في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية أثر بشدّة في أداء التجارة الخارجية للأقطار العربية في عدة جوانب، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط، والتراجع في أسعاره العالمية، الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وامتد إلى عام ٢٠٠٩، إلى انخفاض حادّ في الصادرات النفطية للأقطار العربية^(٢).

الشكل الرقم (٣)

أداء التجارة الخارجية للأقطار العربية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية

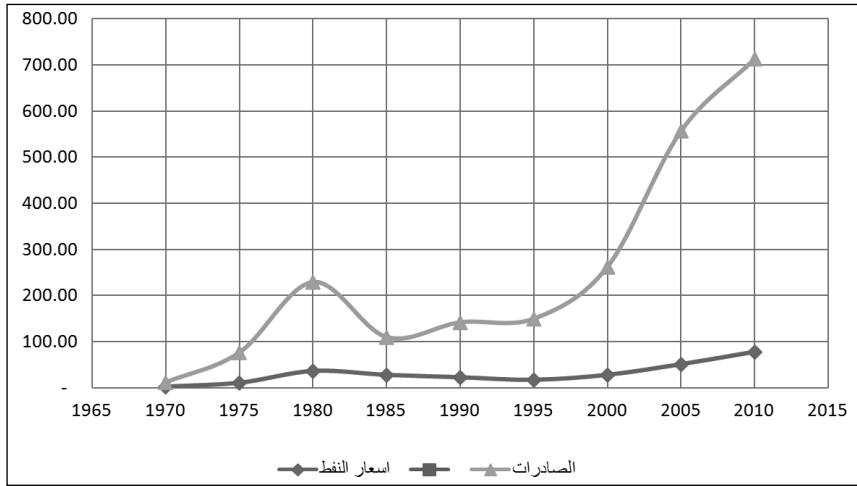


المصدر: جمال الدين زروق، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية، دراسات اقتصادية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١)، ص ٢٩.

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، ص ١٦٦.

ويقارن الشكل الرقم (٤) بين تطور أسعار النفط، وإجمالي صادرات الأقطار العربية بأسعار عام ٢٠٠٠. ويتضح من خلال الشكل مدى التوافق بين السلسلتين طول الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٠).

الشكل الرقم (٤)
تطور الصادرات العربية مقارنة بتطور أسعار النفط



المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة، ٢٠٠٠ - ٢٠١٣).

تظهر التطورات السابقة أن للنفط تأثيراً كبيراً في أداء التجارة الخارجية للأقطار العربية، وتُظهر التقلبات التي شهدتها هذه الأخيرة، طيلة فترة التحليل، دور تغيير أسعار النفط في تفسير مثل هذا الأداء.

وعلى صعيد الأداء الفردي للأقطار العربية، ولكي يتضح دور النفط أكثر في تطور التجارة الخارجية لهذه الأقطار، يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى مجموعتين، على أساس الدور الذي يؤديه النفط في هيكل تجارتها الخارجية:

- مجموعة الأقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط والغاز، وتضم كلاً من: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر. وتختلف أهمية النفط ودوره داخل هذه المجموعة، إلا أنه يشكل النسبة الأكبر في هيكل صادراتها، ويميل الميزان التجاري لتجارة النفط في هذه الأقطار دائماً إلى مصلحة صادراتها.

- مجموعة الأقطار العربية الأخرى، وتضم بقية الأقطار العربية، وتعتبر معظمها أقطاراً مستوردة للنفط، مع الإشارة إلى أن بعضها يصدر النفط، كمصر وسورية واليمن والسودان، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ميزان تجارة النفط لا يزال يميل دائماً نحو الاستيراد.

الجدول الرقم (١)

حصة مجموعات فرعية من الأقطار العربية من إجمالي تجارتها الخارجية
(نسبة مئوية)

المجموعة							الفترة						
							١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الصادرات													
الأقطار العربية المصدرة الرئيسية للبترول							٥١,٠	٦٩,٠	٨١,٠	٩٥,٠	٨٧,٠	٨٨,٠	٨٧,٥
أقطار مجلس التعاون الخليجي							٣٠,٠	٤٦,٠	٤٣,٠	٦٨,٠	٦٢,٠	٦٧,٠	٦٩,٧
أقطار المغرب العربي							٢٨,٠	١٩,٠	٣٥,٠	١٨,٠	٢٤,٠	١٨,٠	١٥,٧
أقطار المشرق العربي							٣٢,٠	٣٠,٠	١٩,٠	١٤,٠	١٣,٠	١٢,٠	١٢,٤
الواردات													
الأقطار العربية المصدرة الرئيسية للبترول							٣٧,٣	٥٤,١	٥٤,٦	٧٤,٢	٦٨,٣	٦٧,٤	٧٠,٠
أقطار مجلس التعاون الخليجي							١٥,٥	١٧,٤	٢٤,٨	٤٩,٤	٤٦,٩	٥١,٦	٥٤,٩
أقطار المغرب العربي							٣٦,٩	٤١,٤	٣٦,٧	٢٤,١	٢٧,٥	٢٠,٢	١٨,٦
أقطار المشرق العربي							٤٠,٩	٣٣,٦	٣٢,١	٢٢,٦	٢٣,٠	٢٥,٣	٢٢,٧

المصدر: محسوبة من طرف الباحث اعتماداً على نشرات صندوق النقد العربي لإحصاءات التجارة الخارجية والبيئية للأقطار العربية.

وتضم المجموعات الفرعية المبينة في الجدول الأقطار التالية:

الأقطار العربية المصدرة الرئيسية للبترول: جميع أقطار مجلس التعاون الخليجي، والجزائر، وليبيا، والعراق.

أقطار المغرب العربي: تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا.

أقطار مجلس التعاون الخليجي: الإمارات، والبحرين، والسعودية، والكويت، وعمان، وقطر.

أقطار المشرق العربي: الأردن، وسورية، والعراق، ولبنان، ومصر.

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (١)، أن حصة الأقطار العربية المصدرة للبترول، سواء من حيث الصادرات أم الواردات، عرفت ارتفاعاً مستمراً كنسبة في إجمالي التجارة الخارجية للأقطار العربية، فبعد أن كانت حصة الصادرات الإجمالية للأقطار العربية تتوزع مناصفة تقريباً بين المجموعتين عام ١٩٥٠، استطاعت الأقطار المصدرة للبترول رفع حصة صادراتها لتبلغ مستويات قياسية عام ١٩٨٠ بنسبة ٩٥ بالمئة من إجمالي صادرات الأقطار العربية. وعلى الرغم من أنها مالت إلى التراجع بشكل طفيف، إلا أنها ظلت مستقرة في حدود ٨٧,٥ بالمئة كمتوسط على مدى الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) مقابل استقرار حصة صادرات الأقطار العربية المستوردة للنقط في حدود ١٢,٥ بالمئة في الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) بعد التراجع الحاد الذي شهدته خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٨٠). ويظهر جلياً أن الاتجاه التصاعدي الذي عرفته صادرات مجموعة

الأقطار العربية المصدرة للبتروك كان مدفوعاً بأداء صادرات أقطار مجلس التعاون الخليجي التي زادت حصتها بأكثر من الضعف، وظلّت تسيطر بنحو ٧٠ بالمئة على صادرات الأقطار العربية مقارنة بتراجع نصيب جميع المجموعات الإقليمية الفرعية الأخرى .

وبالنظر إلى الدور الذي يؤديه النفط

في اقتصادات الأقطار العربية، تظلّ صادرات الوقود (منتجات البترول والغاز) تهيمن على حصة متوسطة تفوق ٧٠ بالمئة من إجمالي الصادرات الإجمالية للأقطار العربية خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠١٢)، ولم يتغير هذا النمط كثيراً،

يثير النمط السائد للتجارة

البيئية للأقطار العربية بعض

التساؤلات.

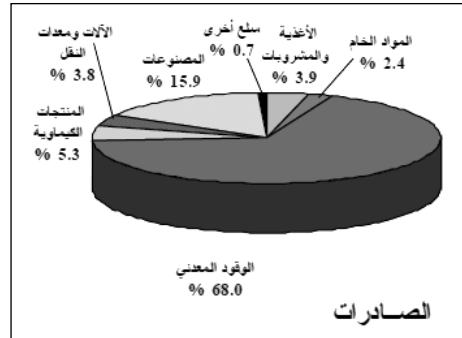
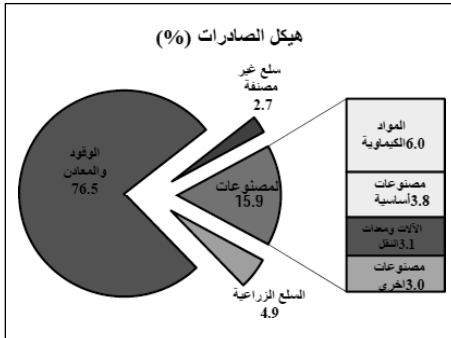
حيث ظلت هذه النسبة متقلّبة حول هذه المستويات، وهذا بتأثير من التقلبات التي تشهدها أسعار البترول، حيث مع بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية عام ٢٠٠٨، ارتفعت حصة هذه الصادرات إلى قرابة ٨٠ بالمئة، ومع تراجع أسعار النفط عام ٢٠٠٩ انخفضت حصة صادرات الوقود إلى ٧٠,٨ بالمئة عند المستويات المسجلة نفسها طوال العقدين الماضيين، الأمر الذي يعني أن تغير حصص فئات السلع المختلفة، كارتفاع صادرات السلع المصنّعة، مثلاً، لا يرجع بالضرورة إلى زيادة مستويات تنوع هيكل الصادرات بقدر ما يبقى رهينة تغير حصة صادرات النفط المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويمكن إرجاع هيمنة صادرات الوقود على هيكل التجارة الخارجية للأقطار العربية إلى النصيب الذي تستأثر به مجموعة الأقطار العربية المصدرة للبتروك والغاز من حصة متزايدة في التجارة الخارجية لمجموع الأقطار العربية.

الشكل الرقم (٥)

هيكل الصادرات الإجمالية للأقطار العربية (١٩٩٩ - ٢٠١٢)

(نسبة مئوية)



وباعتبار أقطار هذه المجموعة تمثل قرابة ٩٠ بالمئة من إجمالي صادرات الأقطار العربية،

يشير التراجع في حصة الصادرات البينية غير النفطية إلى تأثرها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي للأقطار العربية.

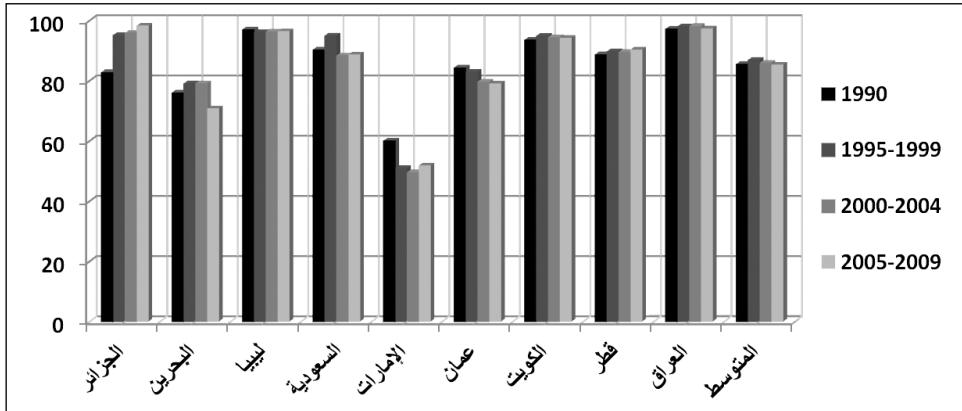
فإن هذا يؤدي إلى انعكاس هيكل صادراتها على الهيكل العام لإجمالي صادرات الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن ٩ أقطار عربية من مجموع ١٩ قطراً تتوافر بشأنها البيانات، تسيطر منتجات النفط على صادراتها بنسبة متوسطة تبلغ أكثر من ٨٠ بالمئة، وتقترب هذه النسبة في بعض الأقطار، كالجزائر والعراق وليبيا، من ١٠٠ بالمئة، بما يعكس هيكلأ أقل تنوعاً على صعيد الصادرات.

ومما تظهره بيانات الشكل الرقم (٦) يتبين أن هذا المؤشر ليس عالياً فحسب، ولكنه لم يظهر تحسناً على مدى العقدين الماضيين في معظم هذه الأقطار.

الشكل الرقم (٦)

حصة صادرات النفط من إجمالي صادرات بعض الأقطار العربية

(نسبة مئوية)



المصدر: من حسابات الباحث اعتماداً على إحصاءات تجارة السلع Merchandise trade by commodity لمنظمة التجارة العالمية، متاحة على الموقع: <http://www.wto.org>.

ثانياً: دور النفط في التجارة البينية للأقطار العربية

تتميّز التجارة البينية للأقطار العربية ببعض الحقائق النمطية، فالتبادل التجاري بين الأقطار العربية يوصف بالضعيف، وعادة ما يشار إلى ضآلة نصيب التجارة الإقليمية من التجارة الإجمالية لهذه الأقطار كحجة لإثبات ذلك. ويعزّز هذه الحجة عدم تغيّر هذه الحصة كثيراً، حيث لا تتجاوز ١٠ بالمئة في أفضل الأحوال، على الرغم من أن التاريخ التجاري للأقطار العربية يزخر

بالعديد من المبادرات التي ترمي إلى زيادة التجارة البينية، وبالتالي رفع حصة التبادل البيني إلى مستويات ترقى إلى تلك التي يقارن بها عادة بتكتلات إقليمية أخرى (عادة ما تساق نسب التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي التي تفوق ٦٠ بالمئة عند عقد مثل هذه المقارنات).

في هذا الإطار، يثير النمط السائد للتجارة البينية للأقطار العربية بعض التساؤلات، وتجاوزاً للإقرار بضعف مستويات التجارة البينية السائدة، هل يعني هذا أن النفط يؤدي دوراً مشوهاً لأنماط التجارة البينية للأقطار العربية؟

١ - أداء التجارة البينية للأقطار العربية في ظل مختلف الاتفاقيات الإقليمية

على صعيد التطورات الإجمالية، عرف متوسط التجارة البينية للأقطار العربية طوال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٢) ارتفاعاً مستمراً، باستثناء عام ١٩٩٨ الذي عرف تراجعاً حاداً في أسعار النفط العالمية، وعام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٨٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨، ليعرف بعده تراجعاً وصل إلى ٧٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩، إلا أنه كان أفضل من المستويات التي شهدتها طوال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)، وتجاوز ١١١ مليار دولار عام ٢٠١٢، الأمر الذي يوحي بأن أداء التجارة البينية العربية أصبح أقل تأثراً بالتقلبات التي تعرفها التجارة الخارجية الإجمالية للأقطار العربية الناجمة عن صدمات خارجية (تقلبات أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق الدولية، وتقلبات النشاط الاقتصادي والأزمات الاقتصادية لدى الشركاء التجاريين الأساسيين ... إلخ).

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدلات نمو كل من التجارة البينية والتجارة الإجمالية، ففي عام ١٩٩٨ تراجعت التجارة الخارجية للأقطار العربية بمعدل - ٢٢,١ بالمئة، في حين تراجعت التجارة البينية بمعدل - ٥,٧ بالمئة. وكذلك الحال عام ٢٠٠٩، حيث عرفت التجارة الخارجية لهذه الأقطار تراجعاً بمعدل - ٣٢ بالمئة، في حين بلغ بالنسبة إلى التجارة البينية - ١٩,٦ بالمئة (الجدول الرقم (٢)).

فعلى صعيد مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للأقطار العربية، تم احتساب مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية بحسب الاتفاقيات التي عقدها الأقطار العربية خلال عام ٢٠١٢، وهي منطقة التجارة العربية الكبرى، ومجلس التعاون الخليجي، واتفاقية أقطار أغادير، إضافة إلى اتحاد أقطار المغرب العربي، ويتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، من جانب الصادرات خلال عام ٢٠١٢، كانت أعلى وأوضح بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ظل قيام الأقطار الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام ٢٠٠٥، وإن كان أداء اتفاقية أغادير يبدو جيداً، حيث يلاحظ تضاعف الصادرات البينية مرتين بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢. ويبدو أن الزيادة المطلقة في حجم التجارة البينية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي لا تعكس اعتماداً تجارياً متزايداً بين هذه الأقطار بقدر ما يعزى ذلك، ربما، إلى عوامل أخرى.

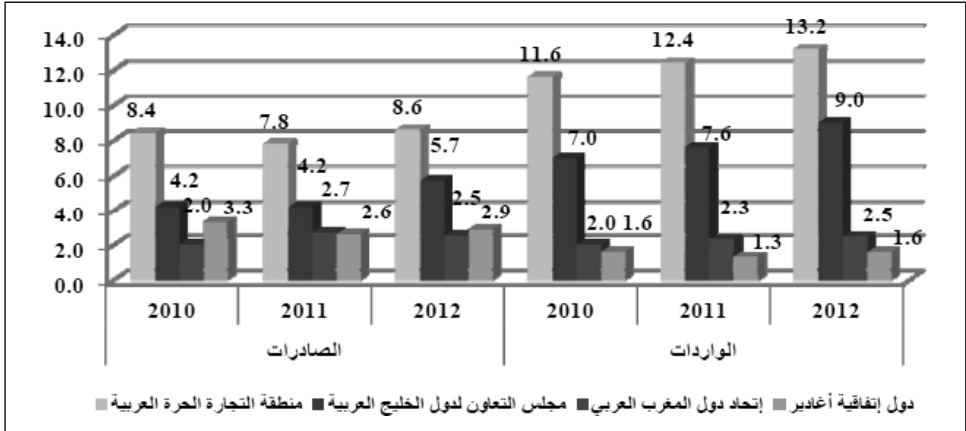
الجدول الرقم (٢)
أداء التجارة البينية للأقطار العربية بحسب الاتفاقيات خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٢)

التجارة البينية الإجمالية للأقطار العربية (مليار دولار)					
٢٠١٢-٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٨	١٩٩٧	
٧٠,٠٥	١١٤,٣	٤٨,٣٨	٣٠,٣٩	١٥,٢٣	الصادرات البينية للأقطار العربية
٦٤,١٣	١٠٩,٣	٤٤,٠٧	١٨,٩٣	١٣,٨٨	الواردات البينية للأقطار العربية
٦٧,١٠	١١١,٧	٤٦,١٧	١٩,٦٥	١٤,٠٥	متوسط التجارة البينية للأقطار العربية
التجارة البينية للاتحاد الجمركي لأقطار مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)					
٢٠١٢-٢٠٠٣	٢٠١٢	٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٠٠٣-١٩٩٨	١٩٩٧	
٢١,٢١	٥٥,٧	١٠,٤٥	٧,٩٤	٨,١٤	الصادرات البينية لأقطار مجلس التعاون الخليجي
٢٠,٣٠	٤٢,٦	٩,٧٦	٦,٩٤	٦,٦٣	الواردات البينية لأقطار مجلس التعاون الخليجي
٢٠,٧٥	٤٩,١	١٠,١٠	٧,٤٤	٧,٣٨	متوسط التجارة البينية لأقطار مجلس التعاون الخليجي
التجارة البينية لأقطار اتفاقية أغادير (مليون دولار)					
٢٠١٢-٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٨	١٩٩٧	
١,٧٧٧,٩	٢,١	١,٣١٨,٧	٥٨٨,٦٩	١١٣,٠	الصادرات البينية لأقطار اتفاقية أغادير
١,٧٥٤,٥	٢,٥	١,٠٣٩,٠	٥٣٢,٨٨	٣٦٣,٣	الواردات البينية لأقطار اتفاقية أغادير
١,٧٦٦,٢	٢,٣	١,١٢٣,٩	٥٦٠,٧٨	٢٣٧,٦	متوسط التجارة البينية لأقطار اتفاقية أغادير

المصدر: بيانات الأقطار العربية وبيانات أقطار اتفاقية أغادير مستخرجة من نشرات صندوق النقد العربي لإحصاءات التجارة الخارجية والبنية للأقطار العربية، في حين أن بيانات أقطار مجلس التعاون الخليجي مستخرجة من: <<http://www.unctad.org/statistics/>> UNCTAD Handbook of Statistics 2013, United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD].

الشكل الرقم (٧)

حصص التجارة البينية في التجارة الإجمالية لاتفاقيات التجارة الإقليمية العربية
(نسبة مئوية)



المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، ص ١٧٧.

٢ - أثر النفط في تكوين التجارة البينية للأقطار العربية

تعتبر الأقطار العربية كمجموعة أقطار مصدرة للنفط في المقام الأول، ولاحظنا كيف أن صادرات الوقود ومشتقاته تسيطر على أكثر من ٧٠ بالمئة من الصادرات الإجمالية للأقطار العربية، وأن الأقطار التي تهيمن على تجارتها الخارجية مثل هذه الصادرات تمثل النسبة الأعلى من التجارة البينية التي تتم بين الأقطار العربية (الحصة تتراوح بين ٧٠ - ٨٠ بالمئة)، وبسبب التماثل الذي يظهر في هيكل صادراتها من حيث المنتجات المصدرة نفسها، يتوقع أن يتم جزء كبير من التجارة بين الأقطار العربية خارج هذه المنتجات.

إنَّ أكبر نسبة من المنتجات على مستوى التجارة البينية للأقطار العربية تتم خارج منتجات النفط.

وهنا يتطلب البحث في هيكل وتكوين

التجارة البينية للأقطار العربية النظر إلى

٢٠ - ٣٠ بالمئة من الصادرات الإجمالية للأقطار العربية التي تمثل صادرات غير نفطية، وفي ما إذا كان جزء منها يتوجه إلى الأسواق الإقليمية للأقطار العربية، ومقارنة هذه الاتجاهات بالأداء العام للصادرات الإجمالية.

كاتجاه عام، ظلّت الصادرات البينية من دون نفط كحصة من إجمالي الصادرات الإجمالية للأقطار العربية مهمة، إذ كوّنت ما نسبته ٢٤ بالمئة عام ١٩٧٢، مقارنة بحصة الصادرات البينية الإجمالية التي بلغت ٥,٩ بالمئة خلال العام نفسه، وارتفعت إلى ٢٩ بالمئة عام ١٩٨٠، مقارنة

بتهاوي الصادرات البينية الإجمالية إلى ما دون ٥ بالمئة من إجمالي صادرات الأقطار العربية. وعلى الرغم من تذبذبها وتراجعها، حافظت هذه الحصة على نصيب يفوق ٢٠ بالمئة إلى غاية عام ١٩٨٨ (الجدول الرقم (٣)).

الجدول الرقم (٣)

الصادرات البينية من دون نفط للأقطار العربية مقارنة بحصة الصادرات البينية الإجمالية

٢٠١٢	٢٠٠٥	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٧٢	
١١١,١٥	٤٨,٢٨	١٥,١٤	١١,٠٤	٠,٩٩	الصادرات البينية الإجمالية للأقطار العربية (مليار دولار)
٨,٦	٨,٥	٨,٥	٤,٩	٥,٩	حصة الصادرات البينية الإجمالية (بالمئة)
٨١,٠٢	٣٢,١٠	٢,١١	٣,٥٨	٠,٧٣	الصادرات البينية للأقطار العربية من دون نفط (مليار دولار)
٢٨,٥	٢٤,٩	١٤,٠	٢٩,٣	٢٤,٥	حصة الصادرات البينية من دون نفط إلى الصادرات الإجمالية من دون نفط (بالمئة)

المصدر: بيانات ١٩٧٢ و ١٩٨٠ مستمدة من ندوة: سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، تحرير سعيد النجار (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٢)، ص ٢٠١. وبيانات ١٩٩٧، ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ مستخرجة من نشرات صندوق النقد العربي لإحصاءات التجارة الخارجية والبينية للأقطار العربية.

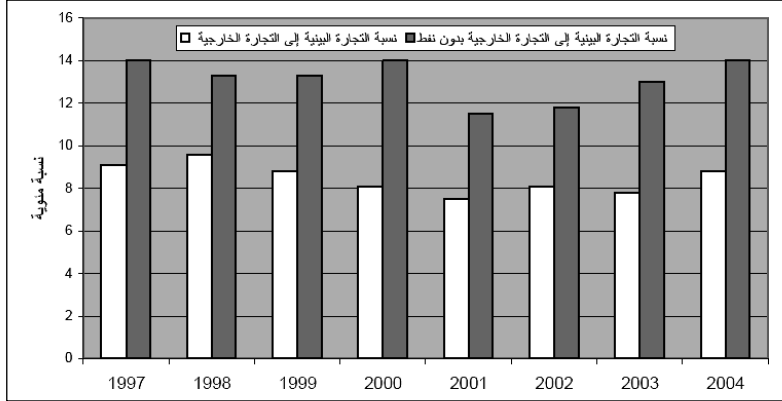
إن التجارة البينية للأقطار العربية تسجل مستويات تقارب، وحتى تضاهي المستويات في بعض البلدان الأخرى.

إلا أنه بداية من عام ١٩٨٩، شهدت هذه الحصة تراجعاً وتذبذباً حول مستويات تراوحت بين ١٢ و ١٤ بالمئة، وخصوصاً خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)، وإن كانت تبقى أعلى من الحصة التي بلغت التجارة البينية الإجمالية خلال هذه الفترة، والتي ظلت في حدود ٧ - ٩ بالمئة.

وقد يشير التراجع في حصة الصادرات البينية

غير النفطية خلال هذه الفترة إلى تأثيرها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي للأقطار العربية تأثراً أشد من تأثر الصادرات الإجمالية التي تعتبر الصدمات الخارجية وأسعار النفط العامل الرئيسي في تغييرها، وخصوصاً أن فترة نهاية الثمانينيات والتسعينيات شهدت شروع معظم الأقطار العربية في تبني تعديلات وإصلاحات هيكلية لاقتصاداتها، الأمر الذي أثر بشدة في الأداء الاقتصادي الإجمالي من جهة، ومن جهة أخرى عرفت هذه الفترة انفتاحاً تجارياً على أبرز الشركاء للأقطار العربية من خلال عقد اتفاقيات تجارية، كاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يبرّج توجه جزء مهم من صادرات الأقطار العربية غير النفطية إلى تلك الأسواق على حساب تراجع نصيب الأقطار العربية.

الشكل الرقم (٨)
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للأقطار
العربية مع ومن دون نفط (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استعراض التكامل الإقليمي والعولمة في الدول العربية، ٢٠٠٥ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، ص ٢٦.

غير أن الصورة تبدلت بداية من عام ٢٠٠٥، حيث عاود نصيب الصادرات البينية غير النفطية إلى الارتفاع مجدداً إلى مستويات مشابهة لتلك المسجلة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات فوق مستوى ٢٠ بالمئة. وقد يعزى الأمر إلى عدة عوامل، منها بلوغ الأقطار العربية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) مستويات متقدمة من التحرير التجاري في ظلّ المبادرات الإقليمية وغير الإقليمية التي سبق تناولها.

الجدول الرقم (٤)
الصادرات البينية غير النفطية مقارنة بحصة الصادرات الإجمالية
غير النفطية للأقطار العربية (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)

٢٠١٢-٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٨٢,٢٢	٢١٠,٤١	٢٣٤,٩١	١٨٦,٥٠	١٥٣,٧٢	١٢٨,٥٨	الصادرات الإجمالية غير النفطية للأقطار العربية (مليار دولار)
١٣,٢٦	١٠,٤٢	٢٥,٩٥	٢١,٣٢	١٩,٥٥	٩,٩٤	معدل نمو الصادرات الإجمالية غير النفطية (بالمئة)
٥٠,٨١	٨١,١٣	٦٩,٢٢	٥٤,٨٣	٣٧,٨٩	٣٢,١٠	الصادرات البينية غير النفطية للأقطار العربية (مليار دولار)
٢١,٧٧	١٣,٢٩	٢٦,٢٤	٤٤,٧٠	١٨,٠٣	٣٣,١٨	معدل نمو الصادرات البينية غير النفطية للأقطار العربية (بالمئة)
٢٧,٢	٢٨,٥	٢٩,٤	٢٩,٣	٢٤,٦	٢٤,٥	حصة الصادرات البينية غير النفطية من الصادرات الإجمالية غير النفطية (بالمئة)

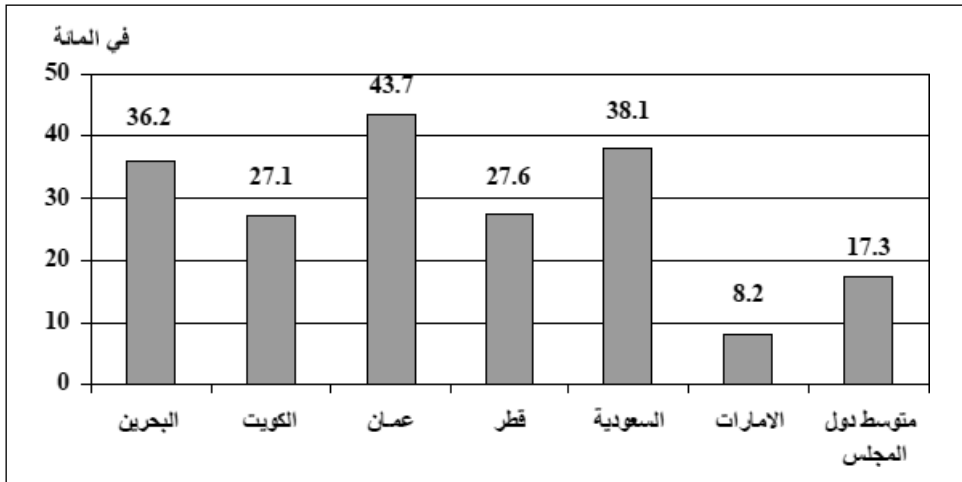
المصدر: محسوبة من طرف الباحث اعتماداً على بيانات مستخرجة من نشرات صندوق النقد العربي لإحصاءات التجارة الخارجية والبينية للأقطار العربية.

كما شهدت هذه الفترة ازدهاراً في أسعار النفط ترافق مع بلوغ الصادرات الإجمالية مستويات قياسية، وخصوصاً عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عوائد التصدير والفوائض المالية في معظم الأقطار العربية، انعكس على تحسن مستويات الدخل والاستثمار، وبالتالي ازدهار الطلب في هذه الأقطار، بحيث تم تلبية جزء كبير منه عن طريق الاستيراد. وقد يكون للأسواق الإقليمية من الأقطار العربية نفسها حظ في مثل هذا الازدهار من خلال زيادة صادراتها البينية، ويظهر جلياً أن متوسط نمو الصادرات البينية غير النفطية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، الذي بلغ ٢١,٧ بالمئة، يفوق كثيراً متوسط نمو الصادرات الإجمالية غير النفطية الذي بلغ بدوره ١٣,٢ بالمئة خلال الفترة نفسها، الأمر الذي انعكس بدوره إيجاباً على ارتفاع حصة الصادرات البينية غير النفطية الذي بلغ كمتوسط خلال الفترة ٢٧,٢ بالمئة.

والأمر مشابه تماماً في حالة أقطار مجلس التعاون الخليجي، وهي من الأقطار الرئيسية المصدرة للبترو، حيث إن الصادرات البينية الخليجية غير النفطية تزيد كثيراً عند احتسابها نسبة إلى الصادرات الخليجية غير النفطية، لتبلغ نحو ١٧ بالمئة في المتوسط في عام ٢٠٠٩، وتتراوح بين نحو ٨ بالمئة بالنسبة إلى الإمارات، ونحو ٤٤ بالمئة بالنسبة إلى عُمان.

الشكل الرقم (٩)

أهمية الصادرات البينية غير النفطية في الصادرات الإجمالية غير النفطية في أقطار مجلس التعاون الخليجي العربية (٢٠٠٩)



المصدر: جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١)، ص ١٠.

وما يمكن استنتاجه، على العموم، واستناداً إلى البيانات السابقة، هو أن أكبر نسبة من المنتجات على مستوى التجارة البينية للأقطار العربية تتم خارج منتجات النفط الذي لا تتعدى حصتها كمتوسط ٢٨ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، على الرغم من أن النفط الخام يأتي

في المرتبة الأولى، حيث يستأثر بحصة ٩,٣ بالمئة من إجمالي الصادرات البينية للأقطار العربية، وتلي ذلك الصادرات البينية للغاز الطبيعي بحصة ٣ بالمئة. ويبلغ متوسط حصة المنتجات غير النفطية نحو ٧٢ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، وتسيطر المنتجات المصنّعة على النصيب الأكبر من التجارة البينية للأقطار العربية بحصة تقارب ٥٠ بالمئة، في حين ازدادت نسبة مساهمة المنتجات الزراعية ضمن هيكل التجارة البينية من ١٣,٢ بالمئة عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٥ بالمئة عام ٢٠١٢.

دور النفط وتقلبات أسعاره تظهر في إجمالي التجارة الخارجية للأقطار العربية.

والأمر ليس مختلفاً كثيراً في حالة أقطار مجلس التعاون الخليجي وأقطار اتفاقية أغادير الأكثر تنوعاً، حيث تمثل المنتجات غير النفطية نحو ٨٠ بالمئة من التجارة البينية لأقطار مجلس التعاون

الخليجي، ٧٠ بالمئة منها منتجات مصنّعة، في حين لا تتعدّى مساهمة المنتجات الزراعية ١٠ بالمئة. وباعتبار أن مصر تعتبر أهم شريك تجاري بالنسبة إلى أقطار اتفاقية أغادير، تؤدي صادراتها من الغاز الطبيعي إلى الأردن دوراً بارزاً في رفع حصة المنتجات النفطية ضمن هيكل صادراتها البينية التي تبلغ نحو ٢٢ بالمئة، وهي نسبة مشابهة لتلك المسجلة على مستوى مجموعة الأقطار العربية مقابل حصة بلغت ٧٨ بالمئة للمنتجات غير النفطية، تتوزع بين ٥٧ بالمئة كمنتجات مصنّعة، و٢١ بالمئة كمنتجات زراعية.

ولإلقاء مزيد من الضوء على هيكل التجارة البينية الإقليمية للأقطار العربية، يبيّن الجدول الرقم (٥) والشكل الرقم (١٠) أهمية فئات السلع المختلفة وتغيّراتها ضمن هذا الهيكل مقارنة بالنمط الذي يميّز هيكل التجارة الإجمالية.

ما يمكن استنتاجه هو أن حصة التجارة الإقليمية بين الأقطار العربية ليست ضعيفة، كما يبدو للوهلة الأولى، وذلك بالنظر إلى ما وراء الصورة الإجمالية، حيث يكشف التحليل التفصيلي عن عدة حقائق مختلفة. فباستثناء النفط (بمفهومه الواسع بما يشمل البترول والغاز ومشتقاتهما الخام)، يظهر أن التجارة البينية للأقطار العربية تسجل مستويات تقارب، وحتى تضاهي، تلك في بعض المناطق الأخرى، وخصوصاً في الدول النامية. وتزدهر التجارة البينية أكثر في المنتجات الزراعية، كما يظهر على مستوى مجموعة الأقطار العربية ككل، أو على مستوى أقطار مجلس التعاون الخليجي، رغم أنها الأضعف من حيث المساهمة في الهيكل الإجمالي للصادرات الإجمالية والبينية، على حد سواء، وقد تعزى هذه النسبة المرتفعة من التجارة البينية في المنتجات الزراعية في حالة الأقطار العربية إلى الاختلاف في الهبات الطبيعية والموارد الزراعية التي تميّز الأقطار العربية، إذ إن هناك أقطاراً فقيرة في مواردها الزراعية، كأقطار مجلس التعاون الخليجي، وتعتمد في تلبية حاجياتها بصورة أساسية على الاستيراد. وتوفر بعض الأقطار العربية ذات الأهمية الزراعية فرصاً مهمة على صعيد التجارة الزراعية، كتونس، وسورية، والمغرب، والسودان، وخصوصاً في ظل الاتجاهات العالية من الحماية التي تميّز مثل هذه المنتجات في الأسواق الرئيسية للأقطار العربية، كالاتحاد الأوروبي.

الجدول الرقم (٥)
الصادرات البينية للأقطار العربية بحسب فئات السلع المختلفة
مقارنة بالصادرات الإجمالية العام ٢٠١٢

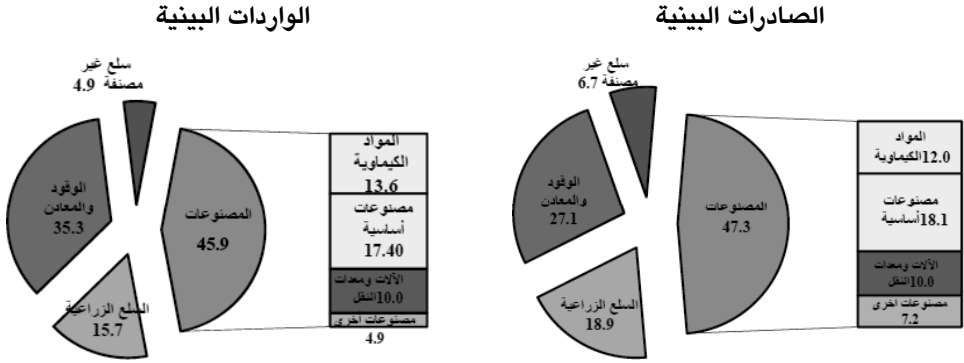
اتفاقية أغادير	مجلس التعاون الخليجي	الأقطار العربية	
٢,١٤٤	٥٥,٧٦	١١١,١٥	الصادرات البينية الإجمالية (مليار دولار)
٢,٩	٥,٦	٨,٦	حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (بالمئة)
٠,٥٨٦	١١,١٥٢	٣٠,٢٣	الصادرات البينية النفطية (مليار دولار)
٦,٠٥	١,٣	٣,٣	حصة الصادرات البينية النفطية من إجمالي الصادرات النفطية (بالمئة)
١,٦٧٧	٤٤,٦٠٨	٨١,١٣	الصادرات البينية غير النفطية (مليار دولار)
٣,٣	١٧,٣	٢٨,٥	حصة الصادرات البينية غير النفطية من إجمالي الصادرات غير النفطية (بالمئة)
١,١٦٧	٢٠,٢٨٤	٥٢,٥٧	الصادرات البينية المصنّعة (مليار دولار)
٢,٩	١١,٨	٣١,٩	حصة الصادرات البينية المصنّعة من إجمالي الصادرات المصنّعة (بالمئة)
٠,٥١٠	٢,٢٨١	٢١,٠٠	الصادرات البينية الزراعية(*) (مليار دولار)
٥,٠٦	٤٠,٦	٧٧,٦	حصة الصادرات البينية الزراعية من إجمالي الصادرات الزراعية (بالمئة)

(*) تشمل المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية والغذائية المحوّلة التي تستعمل المواد الخام الزراعية كمدخلات أولية.

المصدر: من احتساب الباحث اعتماداً على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع عند مستوى التصنيف الثنائي للنظام المنسق للتجارة الدولية (HS - Digit2) لمركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد.
متاح على الموقع: <http://www.trademap.org>

الشكل الرقم (١٠)

هيكل التجارة البينية العربية العام ٢٠١٢



المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، ص ١٧٥.

وحتى على صعيد أقطار مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بنسبة مرتفعة للتجارة البينية الزراعية، رغم تأكيد ضالة حجمها ونصيبها من التجارة البينية والإجمالية لهذه الأقطار، تجد بعض تفسيراتها في انخفاض وعدم تمتع هذه الأقطار بأي ميزات نسبية على صعيد المنتجات الزراعية، باستثناء المنتجات الحيوانية (وهي التي تمثل نحو ٤٠ بالمئة من الصادرات البينية الزراعية لهذه الأقطار) التي تؤهلها للمنافسة في الأسواق الزراعية الإقليمية والدولية التي تشهد حماية عالية ومنافسة شديدة، الأمر الذي يجعل توجه نسبة مرتفعة منها إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي نفسها أمراً مسوّغاً، وخصوصاً في ظل مستويات تحرير التجارة البينية التي وصلت إليها هذه الأقطار.

وفي ما يخصّ المنتجات المصنّعة، تؤدي التجارة البينية في هذه المنتجات الدور البارز في حالة الأقطار العربية، مقارنة بأقطار مجلس التعاون الخليجي، وأقطار اتفاقية أغادير، إذ يتوجه أكثر من ثلث صادرات السلع المصنّعة من الأقطار العربية إلى الأقطار العربية ذاتها، وقد يعود الفضل في ذلك إلى ازدهار العديد من الصناعات في عدة أقطار عربية، كالصناعات الكيماائية التي تمثل حصة تفوق ١١ بالمئة من التجارة البينية للأقطار العربية، بالنظر إلى توافر المنتجات الأولية التي تتمتع معظم الأقطار العربية بميزة نسبية في إنتاجها، وكذا ما يتيح تنوّع الأسواق مع اتساعها على عموم الأقطار العربية من فرص لتصرف مثل هذه المنتجات، التي تبقى تنافسياتها تتلاءم مع أسواق هذه الأقطار أكثر من الأسواق الدولية أو الإقليمية ذات الأداء المتماثل، كأقطار مجلس التعاون الخليجي في ما بينها^(٣).

(٣) Bernard Hoekman and Patrick Messerlin, «Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration Integration: Can the European Community's Success Be Emulated?», in: *Arab Economic Integration between Hope and Reality* (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, 2003), p. 121.

وللاستدلال أكثر حول مزيد من العوامل التي قد تفسر النمط المميز لهيكل التجارة البينية للأقطار العربية، ترد في الجدول الرقم (٦) نتائج مؤشر التوافق التجاري لصادرات وواردات بعض الأقطار العربية.

نلاحظ من نتائج الجدول الرقم (٦) أن لبعض الأقطار العربية فرصاً مهمة يمكن استثمارها في تنشيط التجارة البينية، ويظهر هذا أكثر جلاء في حالة الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وخصوصاً أقطار اتفاقية أغادير التي تمتلك أعلى قيم للمؤشر في ما بينها، وحتى مع بقية الأقطار العربية، الأمر الذي يعني أن لها إمكانات كبيرة لإحلال وارداتها وصادراتها بين بعضها البعض. فتونس، مثلاً، تمتلك فرصاً لتنمية تجارتها البينية مع كل من الأردن، وسورية، ولبنان، ومصر، وبدرجة أقل مع الإمارات، علماً أن هذه الأقطار ليست شريكة أساسية لتونس في التجارة البينية التي تهيمن عليها شريكتان، هما الجزائر وليبيا. وهذا التوسع التجاري، في حالة تحقيقه، سيغيّر، إلى حد كبير، النمط المميز للتجارة البينية للأقطار العربية.

الجدول الرقم (٦)

مؤشر التوافق التجاري بين بعض الأقطار العربية للعام ٢٠١٢

الصادرات										الواردات
القطر	الجزائر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	السعودية	سورية	لبنان	مصر	المغرب
الجزائر	٠,٤٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,٣١	٠,٠٩	٠,٢٧	٠,٤٥	٠,٣١	٠,٢٤	
الأردن	٠,٢٣	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٤٩	٠,٣١	٠,٥١	٠,٥٠	٠,٥٦	٠,٢٩	
الإمارات	٠,٠٣	٠,٣٩	٠,١٨	٠,٣٢	٠,٠٩	٠,٢٦	٠,٦٣	٠,٣٠	٠,٢٦	
البحرين	٠,٠٤	٠,٣٩	٠,٢٨	٠,٣٣	٠,٠٩	٠,٢٨	٠,٥١	٠,٣٢	٠,٢٧	
تونس	٠,١٩	٠,٤١	٠,٣٣	٠,٣١	٠,٢٥	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٣٦	
السعودية	٠,٠٥	٠,٤٣	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٥٠	٠,٣٨	٠,٣٢	
سورية	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٤٧	٠,٤٦	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٦٤	٠,٢٢	
لبنان	٠,٢٧	٠,٤٥	٠,٤٦	٠,٤١	٠,٤٧	٠,٣٢	٠,٥٦	٠,٥٩	٠,٢٩	
مصر	٠,١٣	٠,٣٩	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٤٢	٠,٢٠	٠,٣٧	٠,٤٩	٠,٢٨	
المغرب	٠,٢٤	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٥٠	٠,٣١	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٥٧	

المصدر: هذه النتائج محسوبة اعتماداً على بيانات التجارة الخارجية للأقطار العربية أعلاه عند مستوى التصنيف الثنائي للنظام المنسق للتجارة الدولية (HS-Digit2) للعام ٢٠١٢، كما وردت في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UNcomtrade) متاحة على الموقع <http://comtrade.un.org> وقد تم اختيار مجموعة الأقطار العربية تلك نظراً إلى الأهمية النسبية لها في التجارة البينية، وهي تعكس درجات تنوع مختلفة على صعيد الصادرات والواردات.

وفي حين تضع نتائج المؤشر ضعف الهياكل التصديرية وتواضعها في أقطار أخرى في قفص الاتهام، باعتبارها أحد الأسباب التي تعيق تنمية التجارة البينية لهذه الأقطار، والأمر أكثر وضوحاً بين الاقتصادات الأقل تنوعاً، وهي من الاقتصادات التي تتميز بتركز عالٍ لصادراتها في منتجات قليلة أهمها النفط والغاز، كما يظهر في حالة الجزائر، مع بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي، وبين هذه الأخيرة وبعضها البعض. إلا أن قيم المؤشر تبرز امتلاك هذه الأقطار إمكانية أن تنشط صادراتها، وتخلق لنفسها فرصاً لنفاذها إلى أسواق الأقطار العربية الأكثر تنوعاً من جهة، واستيفاء احتياجات أسواقها عبر الاستيراد من هذه الأقطار من جهة أخرى. وهذا يتفق مع نتائج تقديرات المؤشرات السابقة التي تشير إلى أن الهياكل الإنتاجية للأقطار الأعضاء متكاملة أكثر منها متماثلة، وحتى بالنسبة إلى الاقتصادات المتشابهة في هياكلها الإنتاجية، فإن أمامها إمكانية لتشجيع التبادل التجاري، من خلال تنوع هياكلها الإنتاجية، وتحقيق تمايز المنتجات والارتقاء بالجودة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً في تنشيط التجارة البينية.

خاتمة

تطرق هذا البحث إلى تحليل التجارة الخارجية للأقطار العربية، وحاول قياس ما تنطوي عليه أنماطها السائدة من فرص لتنشيط التجارة بين الأقطار العربية. كما جرى بحث خصائص التجارة البينية للأقطار العربية، من خلال الشواهد الإحصائية والتاريخية، مع التركيز على تقييم مدى تأثير النفط في النمط التبادلي القائم بين الأقطار العربية.

ويظهر جلياً، في هذا الإطار، عمق أثر النفط وتقلبات أسعاره في إجمالي التجارة الخارجية للأقطار العربية، والعامل الذي ييصمها بنوع من التشوّه من عدة أوجه، حيث لا تزال الأقطار العربية تعتمد على المزايا الموروثة التي يتيحها غنى هذه الأقطار بعدد محدود من الموارد الطبيعية، تشمل في الأساس البترول والغاز وبعض المعادن والموارد الزراعية، ولم تستطع الانتقال إلى التركيز على المزايا التنافسية المستحدثة التي تميز الزخم الكبير الذي تعرفه التجارة الدولية وأداء الاقتصادات الناشئة، الأمر الذي أدى إلى تنوع محدود على صعيد الصادرات، وتشوّه في نمط الاستيراد، وتركز شديد في عدد قليل من الشركاء، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على تواضع وجمود نصيب الأقطار العربية في التجارة العالمية.

وعلى صعيد التجارة البينية، تشير البيانات المتاحة إلى أن التبادل التجاري بين الأقطار العربية ليس أقل مما كان متوقعاً، بالنظر إلى النمط الأساسي للتجارة الخارجية على العموم التي تظل محدودة، الأمر الذي يعني أن التجارة البينية أكثر منها محدودة. وبغض النظر عن كثافة وميل التجارة المتوجّهة نحو الأقطار العربية وبين بعضها البعض، يظلّ التبادل التجاري بين الأقطار العربية متواضعاً بالقيم المطلقة، حتى على المستوى الأكثر تفصيلاً، حيث تسجل التجارة البينية ازدهاراً وأهمية نسبية في قطاعات معينة، وبين مجموعات فرعية من الأقطار العربية. والأكثر إثارة للانتباه أن هذا النمط لم يتغيّر فعلياً بمرور الزمن، حتى في ظل التقدم الذي أحرزته هذه الأقطار في ما يخص تحرير التجارة بينها.

وفي إطار استكشاف الآفاق المرتقبة للتكامل المستند إلى تحرير التجارة الإقليمية بين الأقطار العربية، يبدو من غير المحتمل أن يحدث تحويل للتجارة في السلع المتاجر بها حالياً،

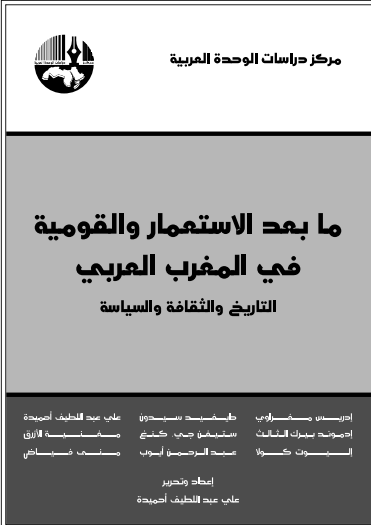
مع كون النفط هو السلعة الرئيسية المتاجر بها في الأقطار العربية، وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، التي لديها مكون صناعي مهم يجري قدراً كبيراً من التجارة داخل المنطقة على أساس هذا التنوع. ولم يتغير هيكل التجارة البينية كثيراً عن هذا النمط.

يؤدي استبعاد النفط إلى عرض صورة أكثر تفاؤلاً، ويمكن تكوين مصفوفة ترشد الأقطار المختلفة إلى المجالات الواعدة لتوسيع التجارة البينية، على أن يقترن هذا بحدوث تحرير تجاري حقيقي وعميق للتجارة البينية، يأخذ بعين الاعتبار أيضاً مجمل القضايا الأخرى ذات الصلة بالتجارة، كالسياسات المحلية في الأقطار العربية، والدعم السياسي المحتمل لمثل هذا التوجه، كما يتطلب تغييراً جوهرياً للنمط المميز للتجارة الخارجية للأقطار العربية يرفع القدرة التنافسية للصادرات، ويسمح بتنوعها على أساس المنتجات العالية القيمة المضافة، الأمر الذي يؤهلها لخلق أسواق تجارية جديدة متنوعة، جغرافياً وإقليمياً، أو يسمح لها بموطئ قدم في المشهد المتغير للجغرافيا التجارية الدولية □

صدر حديثاً

ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة

مجموعة من الباحثين



يحتوي هذا الكتاب دراسات في الأدب والتاريخ والثقافة والسياسة، حول تجارب بلدان شمال أفريقيا، ويقدم المساهمون فيه مجموعة قراءات نقدية متعددة الحقول المعرفية، ويطرحون عدة مقاربات نظرية لدارسي التاريخ والثقافة والسياسة.

يقدم الكتاب رؤية جديدة في النقد المنهجي والتاريخي للكتابات الاستعمارية والغربية، وإعادة إنتاج هذه الأفكار في المنطقة المغاربية من جانب النخب ومثقفي الدولة الاستبدادية الفرنكوفونية، والحدثة الغربية، في مختلف نماذجها المغاربية، المغربي والجزائري والتونسي والليبي.

توفر فصول الكتاب تحليلاً موضوعياً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الدولة الوطنية في المغرب العربي، كما تحلل القوى الاجتماعية التي هُشمت وقاومت أجندة الأنظمة السلطوية الاستبدادية التي وصلت إلى طريق مسدود أدّى إلى سقوطها في تونس ومصر وليبيا. فالكتاب، إذًا، تنبؤ، بطريقة غير مباشرة، بأزمة تلك الأنظمة، وعزلتها، والعوامل التي أدّت إلى سقوطها ولو بعد حين.

٣١٨ صفحة

الثمن: ١٤ دولاراً

أو ما يعادلها